مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

الثقل السكاني وأثره في المحافظات الجنوبية من العراق دراسة في الجغرافية السياسية

Population density and its impact on the southern governorates of Iraq: a study in political geography.

أ.د. مجيد حميد شهاب البدري

الباحث

حسين جابر محمد البديري

Prof .Dr. Majeed Hameed Al-Badri

Researcher: Hussein Jaber Al-Badiri

تاريخ الإستلام: 2025/6/16 تاريخ القبول: 2025/6/25 تاريخ النشر: 2025/9/1

Recevied: 16 / 6 / 2025 Accepted: 25 / 6 / 2025 Published: 1 / 9 / 2025

المستخلص:-

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الزيادة السكانية التي تشهدها المحافظات الجنوبية في العراق والتي تُعد من اكثر المناطق التي شهدت زيادة سكانية خلال السنوات الأخيرة نتيجة عدة عوامل منها الطبيعية كالنمو السكاني الطبيعي المرتفع وعوامل اجتماعية واقتصادية تتمثل بالهجرة الداخلية والنزوح, وهذه الزيادة السكانية تتمثل في تركز السكان في مركز المدن كالبصرة والناصرية والعمارة لتوفر الخدمات العامة فيها, كما يهدف ايضا الى دراسة اثر الثقل السكاني كقوة عاملة شبابية يمكن الاستفادة منها في العمليات الاقتصادية مع زيادة الدعم الحكومي للقطاعات المختلفة في منطقة الدراسة,

وكقوة عسكرية في الجوانب القتالية والامنية, كذلك ركز البحث على اهمية الثقل السكاني في الجوانب السياسية, وتأثير الفئة الشبابية في العملية السياسية على مستوى الحكومات المحلية والتمثيل البرلماني كقوة انتخابية مؤثرة, مما ينعكس على اهمية الموارد البشرية وتنميتها في هذا الجزء الحيوي والمهم من جنوب العراق الذي يمكن أن نسميه بالجنوب الاستراتيجي من العراق.

Abstract:-

The research aims to shed light on the population increase witnessed in the southern governorates of Iraq, which are among the regions that have witnessed the largest population increase in recent years. This is due to several factors, including natural factors such as high natural population growth, and social and economic factors such as internal migration and displacement. This population increase is manifested in the concentration of population in urban centers such as Basra, Nasiriyah, and Amara, due to the availability of public services. The research also aimed to study the impact of population density as a youthful labor force that can be utilized in economic processes, with increased government support for various sectors in the study area, and as a military force in combat and security aspects. The research also focused on the importance of population density in political aspects and the influence of the youth group on the political process at the level of local governments and parliamentary representation as an influential electoral force. This reflects the importance of human resources and their development in this vital and important part of southern Iraq, which can be called the strategic south of Iraq.

الكلمات الافتتاحية: الثقل السكاني, الجيش, السياسية, الدولة.

المبحث الأول

الدليل النظري للبحث

مشكلة البحث :-

١-ما تأثير الثقل السكاني في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزء الجنوبي من العراق.

٢-ما هي طبيعة العلاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان في الجزء الجنوبي من العراق وفاعلية القوى الاقتصادية المحلية والوطنية .

٣-ماهي أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والتي تنعكس على الاستقرار الاقتصادي والسياسي

للجزء الجنوبي من العراق ومدى فاعليته في استغلال موارده البشرية والطبيعية .

فرضية البحث:-

١- تفترض الدراسة إن الثقل السكاني في المحافظات الجنوبية يُعد مورداً استراتيجياً يمكن توظيفه لتعزيز النشاط الاقتصادي مما يدعم الاستقرار السياسي.

٢- إن التوزيع السكاني المتوازن يُسهم في التخطيط التنموي مما يعزز التكامل الاقليمي ويرسخ هيبة الدولة وسيطرتها الجيو _ سياسية في المحافظات الجنوبية .

٣- يمكن تجاوز التحديات التنموية وزيادة فاعلية المحافظات من خلال زيادة الاستثمار والفرص الاقتصادية ,مما يعزز موقعها الجيو – اقتصادي ويجعلها ركيزة للاستقرار السياسي في العراق.

اهمية البحث :-

يُعد الجزء الجنوبي من العراق أحد عناصر الموارد البشرية من الفئة الشبابية المؤثرة في قوة الدولة العراقية , إذ تسهم في تعزيز الاستقرار الوطني وتوازن القوة .إذ تتمثل في الجانب العسكري كتلة بشرية كبيرة في الجنوب ,لذا تُعد عاملاً مؤثراً في إدارة الامن الداخلي خاصة في الحقول النفطية ومصادر الطاقة والموانئ , مما يسهم في الحفاظ على استقرار الدولة ويعزز من قوتها .إما سياسياً فأنها تترجم إلى تأثيراً انتخابياً كبيراً, مما يؤثر على حسم نتائج الانتخابات في مجالس المحافظات والانتخابات النيابية ,مما يعطيها دوراً مركزياً سياسياً في التأثير على تشكيل الحكومة وصنع القرار السياسي. أما اقتصادياً فأن الثقل السكاني يمثل قوى عاملة فاعلة يمكن استثمارها في الجوانب الاقتصادية والتنموية من خلال التدريب المهني والتقني كقوة عاملة ماهرة.

الحدود المكانية للدراسة : -تتحدد منطقة الدراسة بمحافظات (البصرة وميسان وذي قار) التي تحتل القسم الجنوبي من العراق وتنحصر بين دائرتي عرض(٥٠ ′ ٢٩ ° و٤٥ ′ ٣٢°) شمالاً وخطي طول(٥٠ ′ ٤٥° و ٣٠ ′٤٨°) شرقاً ، وتحدها من الشمال محافظة واسط ومن الجنوب الخليج العربي ودولة الكويت ، وتشكل الحدود الدولية مع جمهورية ايران الاسلامية حدها الشرقي ، أما من الغرب والشمال

الغربـي تحـدها محافظتـي القادسـية والمثنـى.

منهجية البحث :-

اعتمـده البحـث عـلى المنهـج التاريخي والمنهـج التحليـلي لبيـان دور وأهميـة المحافظـات الجنوبيـة مـن العـراق , كثقـل سـكاني وقـوة فاعلـة اقتصاديـة وقـوة سياسـية وعسـكرية بالغـة الاهميـة لمنطقـة الدراسـة والعـراق عمومـاً.

الدارسات السابقة والماثلة :-

■**البهـادلي ,أحمـد عبـد السـتار,٢٠٢٣.** (١)

اهتمـت الدراسـة في بيـان تأثـير السـكان ومصـادر الطاقـة في محافظـات جنـوب العـراق (ذي قـار ,ميسـان ,البـصرة) ومـدى تأثيرهـا في قـوة الدولـة العراقيـة اقليميـاً ودوليـاً باعتبارهـا أحـد أهـم العوامـل المؤثـرة في الجغرافيـة السياسـية وتعزيـز قـوة الدولـة , وهدفـت الدراسـة إلى بيـان أثـر السـكان في هـذه المحافظـات إذ تُعـد ذات ثقـل سـكاني محـلي ووطنـي.

١-(1) احمـد عبـد السـتار البهـادلي , السـكان ومصادر الطاقـة في جنـوب العـراق (ذي قـار, ميسـان ,البصرة) واثرهـا في قـوة الدولـة , رسـالة ماجسـتير , جامعة ذي قـار , كليـة التربيـة , 2021.

خريطة (١) موقع العراق ومنطقة الدراسة

المصدر :بالاعتماد على وزارة الموارد المائية، هيئة المساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة العراق الإدارية, بغداد, ٢٠٢٣ ومخرجات برنامج ARC GIS ١٠,٨

المبحث الثاني

اولاً . السكان قوة اقتصادية فاعلة.

إن المقصود بالقوة العاملة (الفاعلة) السكان النشطين اقتصادياً والذين يشاركون في سوق العمل كل فرد يزيد عن(١٦ سنة) ويعملون بشكل رسمي او غير رسمي, أما السكان الغير نشطين فهم الطلاب والمتقاعدين والغير قادرين على العمل, ويلاحظ من الجدول (١) ان متوسط مشاركة القوى العاملة في البصرة وميسان متقاربة مع النسبة العامة في العراق وتقل بقليل نسبة محافظة ذي قار, اما نسبة متوسط مشاركة القوى العاملة حسب السن فهناك تقارب بين محافظة البصرة وذي قار والنسبة العامة في العراق وتقل نسبياً في محافظة ميسان, ويعود ذلك لأسباب مختلفة قد تكون اجتماعية او اقتصادية تقارباً كبيراً في انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في منطقة الدراسة لاحتمالية نفس الأسباب السابقة, ويلاحظ ايضاً يوجد فرق كبير في مشاركة المرأة في العراق ومحافظات منطقة الدراسة في القوة العاملة لعدة اسباب اهمها الاسباب الاجتماعية أذ لم تصل اي من المحافظات الثلاثة الى المعدل العام للقوى العاملة في العراق والبالغ(١١٪) سواء كانت العاملات او الباحثات عن العمل, ويقل المعدل في منطقة الإرياف إذ تكون نسبة بحدود(٣٪) من النساء ذات النشاط الاقتصادي[٢].

جدول (١) متوسط مشاركة السكان موقع منطقة الدراسة من العراق الذين هم في سن العمل (١٦سنة فاكثر)

المحافظات	منطقة الدراسة %	العراق %
البصرة	43	43
ذي قار	38	
ميسان	43	

المصدر: بالاعتماد على تقرير المنظمة الدولية للهجرة في العراق ,العمالة في جنوب العراق ,آفاق صعبة للنساء والشباب ,٢٠٢٣,ص٥.

يشير الشكل (١) الى تقارب النسب في مستوى مشاركة القوى العاملة للسكان ممن هم في سن العمل في محافظتي البصرة وميسان ونسبة مشاركة القوى العاملة في عموم العراق ,اما بالنسبة لمحافظة ذي قار فأن نسبة المشاركة اقل ,إذ من المحتمل بسبب عامل الهجرة من المحافظة إلى المحافظات الوسطى وبغداد.

شكل (١)

متوسط مشاركة السكان في منطقة الدراسة والعراق الذين هم في سن العمل

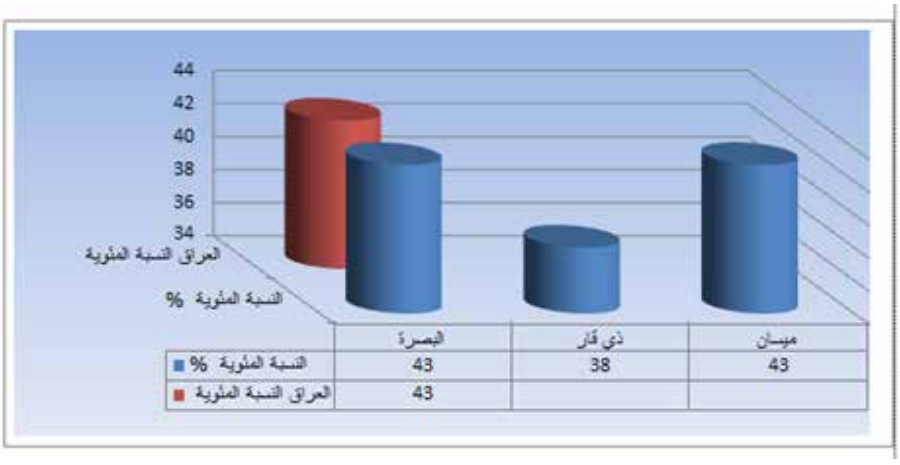

المصدر: بالاعتماد على جدول (١).

يتضح من الجدول (٢) ان نسبة الشباب من فئة الذكور مرتفعة في منطقة الدراسة, وانها متطابقة ما بين محافظة البصرة وذي قار وتنخفض نسبياً في محافظة ميسان إذ تبلغ على التوالي بحدود(٧٥٪ ـــ ٧٥٪ـــ ٦٧٪), وانخفاض نسبة مشاركة الاناث في حجم القوى العاملة في منطقة الدراسة وهذا من المحتمل إن يعود الى اسباب اجتماعية واقتصادية وعدم اعطاء المرأة فرصة في سوق العمل العراقي, كذلك نلاحظ تقارب نسبة حجم القوى العاملة من هم في سن العمل في منطقة الدراسة مع النسبة الموجودة في العراق وهذا مما يعطي اهمية للقوة الفاعلة في منطقة الدراسة ويمكن ان تساهم في البناء الاقتصادي المحلي والقومي.

جدول (٢) متوسط مشاركة القوى العاملة للسكان الذين هم في سن العمل بحسب نوع الجنس(١٦ سنة فاكثر) في منطقة الدراسة والعراق.

منطقة الدراسة	الذكور ٪	الإناث ٪
البصرة	٧٥٪	٩٪
ذي قار	٧٥٪	٦٪
ميسان	٦٧٪	٦٪
العراق	٧٣٪	١١٪

المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة في العراق ,العمالة في جنوب العراق ,آفاق صعبة للنساء والشباب ,٢٠٢٣,ص٥.

وعند النظر للجدول (٢) نلاحظ ان نسبة مشاركة القوى العاملة من هم فوق سن (١٦) بلغت للذكور (٧٣٪) والاناث بحدود(١١٪) في عموم العراق إما بالنسب «لمنطقة الدراسة «, وأن انخفاض نسبة مشاركة المرأة كقوة عاملة له تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية تؤثر على المجتمع المحلي على المدى البعيد كقوة عاملة مغيبة عن سوق العمل المحلي والوطني شكل (٢).

شكل (٢) متوسط مشاركة القوى العاملة للسكان الذين هم في سن العمل حسب نوع الجنس (١٦ سنة فاكثر) في منطقة الدراسة والعراق

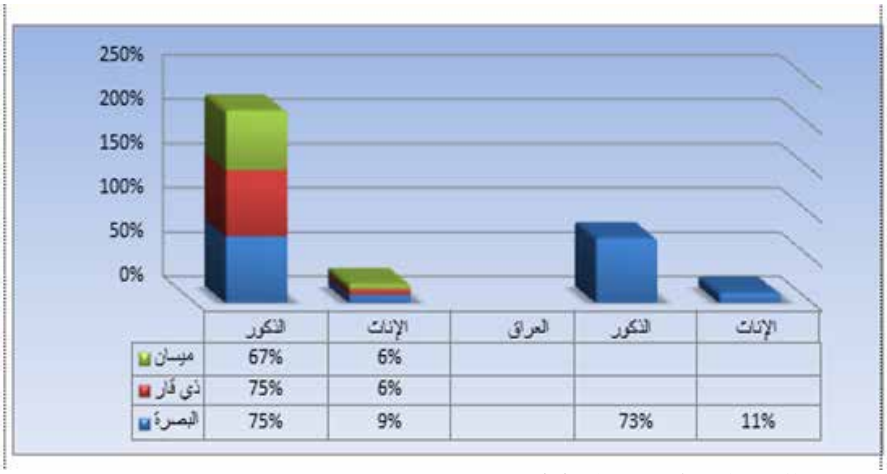

المصدر: بالاعتماد على جدول (٢).

من دراسة الجدول (٣) يمكن ملاحظة ان نسبة التوظيف في القطاع الحكومي بلغت (١٣٪) لمن هم أقل من (٣٠سنة) و(٣٣٪) لمن هم اكثر من ذلك بأجمالي بلغ (٤٦٪), وهي اعلى نسبة للعاملين في مختلف القطاعات في «منطقة الدراسة «وبأجمالي (٨٪) بالقطاع الخاص وهذا مؤشر على ارتفاع التوظيف للقوى العاملة من كلا الجنسين في القطاع العام مما له الأثر البالغ على اقتصادياً وسياسياً, وانخفاض مشاركة القوى العاملة في القطاع الزراعي إذ بلغت النسب بحدود (٧٪) وهي نسبة منخفضة نسبياً مع ارتفاع الاعمال اليومية غير الثابتة الاجر مما يؤثر عل مستوى الدخل لدى الافراد في مجتمع «منطقة الدراسة».

كما نجد ان مساهمة القطاع الخاص لا يتعدد (٥٪) وهذا يؤثر سلباً على التنوع الاقتصادي في المنطقة و بالتالي ينعكس بشكل سلبي على الواقع الاقتصادي والخدمي في المحافظات الجنوبية مما له اثار سلبية خطيرة على المجتمع المحلي في المحافظات الجنوبية, مما يهدد الامن السلمي والمجتمعي فيها.

جدول(٣) قطاعات العمل بالنسبة للأفراد الذين يعملون حالياً حسب الفئات العمرية في منطقة الدراسة

قطاع العمل في منطقة الدراسة	اقل ٣٠سنة	اكثر من ٣٠ سنة
القطاع العام (راتب شهري)	13%	33%
القطاع الخاص (راتب شهري)	5%	3%
قوات الامن	6%	14%
العمل اليومي	46%	18%
مهن حرة وخدمات	22%	24%
القطاع الزراعي	7%	7%
التجارة العشوائية	1%	1%
المجموع	100%	100%

المصدر : بالاعتماد على :تقرير منظمة العمل الدولية ,مسح القوى العاملة في العراق ,٢٠٢٢, ص.

يتضح مما سبق كمؤشر ترهل القوة العاملة في القطاع العام (الحكومي) ونجد إن نسبة القطاع الخاص في استيعاب القوة العاملة في منطقة الدراسة منخفضة جداً مقارنة بالقطاع العام والقطاعات الاخرى, وهذا بدوره يؤثر على قوة الدولة في منطقة الدراسة والعراق عموماً, وقد تناولته الدراسة في التركيب الاقتصادي والجانب الاقتصادي للقوى العاملة من خلال تحليل الجدول التي تخص التركيب الاقتصادي والقوى العاملة في منطقة الدراسة .

ويرجع ارتفاع التوظيف في القطاع الحكومي لعدة اسباب يمكن اجمالها بالنقاط التالية :ـــ[٣]

١.وضع العراق الغير مستقر في الجوانب الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية .

٢.ارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد العمالة الاجنبية الوافدة.

٣.عدم مساهمة وزارة العمل في وضع سياسات اقتصادية تناسب سوق العمل العراقي .

٤.انخفاض انتاجية قوة العمل المحلي بشكل لا يلائم متغيرات سوق العمل .

٥.التفاوت الكبير بالدخل واعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع

النفطي مع تراجع القطاعات الاخرى.

٦.ضعف ومحدودية مساهمة القطاع الخاص لإيجاد فرص عمل مناسبة للفئة الشابة .

٧.توجهات السياسات الحكومية الخاطئة لحل مشكلة البطالة عن طريق التوظيف الحكومي.[٤]

٨.عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل .

٩.اهمال القطاع الزراعي من الحكومة وتأثير التغيرات المناخية على الزراعة في العراق واستقطاب الايدي العاملة الزراعية الى نشطات اخرى مثل التعين بالجيش والشرطة ووظائف مدنية اخرى.[٥]

ثانياً .طبيعة تأثير القوة العاملة اقتصادياً وسياسياً:-

إن القوى العاملة لها دوراً فاعلاً ومهماً ومحورياً في تعزيز قدرة الدولة الاقتصادية وتساهم في زيادة القوة الاقتصادية للدولة لأنها تُعد عنصراً اساسياً في عمليات «التنمية والاستقرار السياسي, لذا فهناك تأثيرات اقتصادية وسياسية للقوى العاملة على قوة الدولة , من خلال نسبة مشاركتهم بالناتج الاجمالي الوطني, ونجد ان نسبة التوظيف في القطاع الحكومي في العراق ومنطقة الدراسة مرتفع وهذا يؤدي الى تقليل المشاركة في سوق العمل خاصة للشباب من كلا الجنسين.

يتمثل الأثر الاقتصادي في زيادة الاعباء على الموازنة العامة للدولة, إذ تشكل نسبة رواتب الموظفين والنفقات التشغيلية بحدود ما بين (٦٨ــ ٧٠٪) من الموازنة العامة, وتبلغ نسبة التوظيف في القطاع العام العراقي بحسب موازنة (٢٠٢٣ ــ ٢٠٢٤ ــ ٢٠٢٥) وهذا يُقيد قدرة وقوة الدولة من خلال التوسع في الانفاق على القطاعات الحيوية ويؤدي ايضاً ارتفاع عدد الموظفين في القطاع الحكومي الى تضخم جهاز الدولة الإداري وحدوث بطالة مقنعة مما يضعف القطاع الخاص وهذا له تأثير بالغ الاهمية على النمو والتنوع الاقتصادي[٦], أما الأثر السياسي للتوظيف القوى العاملة في القطاع الحكومي فيمكن تناوله من خلال النقاط الأتية:-

١.استخدام القوى العاملة الشبابية في القطاعات المؤسسات الحكومية (القطاع العام) كأداة يمكن الاستفادة منها سياسياً كوسيلة لكسب الدعم

والتأييد والولاء السياسي وهذا ما يبرر التعينات الكثيرة دون الحاجة الفعلية لها.

٢.زيادة الاعتماد على الدولة في العراق عموما «ومنطقة الدراسة «على وجه الخصوص في التوظيف مما يؤثر على وجود المبادرات والنشاطات التجارية الفردية.

٣.تؤثر سلباً على الاستقرار السياسي بسبب عدم قدرة الدولة العراقية على تلبية المتطلبات المتزايدة على التعيين مما قد ولد مظاهرات او احتجاجات تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. [٧]

المبحث الثالث

أثر السكان في التنمية واستثمار الموارد الاقتصادية في منطقة الدراسة:ـــ

اولاً: أثر السكان في التنمية الا قتصا د ية :

إن العلاقة بين المتغيرات السكانية وعمليات التنمية هي علاقة متبادلة من خلال تحليل الاثار التي تحدثها المتغيرات السكانية في عمليات التنمية الاقتصادية لوضع الخطط الآنية والمستقبلية من منظور سكاني يلبي طموحات واحتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة[٨], وبما إن نسبة سكان المحافظات الجنوبية تُشكل (١٦,٥١) ٪ من إجمالي سكان العراق لذا يُعد أحد العناصر الحاسمة في التنمية الاقتصادية في «منطقة الدراسة والعراق «ولهذه الكتلة السكانية أثار متعدد للتنمية الاقتصادية تتمثل بالفرص التنموية والتحديات, إذ يبلغ إجمالي مشاركة القوى العاملة في القطاعات الرئيسية (القطاع الصناعي, القطاع الصحي[١] القطاع الزراعي, قطاع التعليم) على التوالي في منطقة الدراسة إذ يبلغ أجمالي القوى العاملة في محافظة ذي قار بحدود (**٨١,٦٠٤**)[٩] وفي محافظة ميسان بحدود (**٤٢,٩١٧**) [١٠] اما في محافظة البصرة فيبلغ إجمالي القوى العاملة في القطاعات الرئيسية بحدود (**٧٥,٣١٩**) [١١], ويتضح تأثير السكان في «التنمية الاقتصادية» من خلال التحولات الديمغرافية باعتبارها فرص تنموية مهمة خاصة نسبة السكان من هم في سن العمل يمكن أن تكون فرص لتعزيز التنمية إذا ما تم استغلالها بشكل امثل وفاعل من خلال العناية بالتعليم والتدريب المهني لكي يتم استثمارها على الصعيد

المحلي والوطني لكي يتم تمكين الفئة الشابة والمتعلمة القادرة العمل والمشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية [١٢], لاسيما محافظة البصرة والتي تشهد تقدماً ملحوظاً بسبب الاستثمارات الاجنبية في هذا القطاع مما يولد فرص عمل للقوة الفاعلة ويعزز النمو الاقتصادي المحلي لها و لجنوب العراق من خلال ادارة فعالة للموارد لضمان توزيع عادل للعائدات وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة [١٣], الاقتصاد المحلي والاسهام في تطوير القطاعات الاخرى الغير نفطية مما يوفر فرص عمل جديدة ومتنوعة تعمل على جعل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في «منطقة الدراسة «, وبناءً على المعطيات السابقة فأن سكان» منطقة الدراسة «يمثلون عاملاً حيوياً حاسماً في التنمية الاقتصادية إذ يمكن أن يكون لهم دوراً فاعلاً في عمليات النمو الاقتصادي ذا ما تم استثمار قدراتهم وتوفير الخدمات الاساسية لهم وتحسين مستواهم المعاشي والصحي والتعليمي وتتمثل هذه التحديات التي تواجه الدولة لذا لابد من وضع سياسات فعالة لمعالجة هذه التحديات وتحقيق التنمية الشاملة.

تساهم السياسات الحكومية في معالجة التحديات وتتمثل فيما يلي :- [١٤]

•تطوير المناهج المدرسية بما يلائم تطورات العصر وربطها بما يحتاجهُ سوق العمل المحلي .

•أنشاء المدارس والمراكز المهنية لتدريب الفئات الشابة المتعلمة في القطاعات ذات الاكثر اهمية مثل القطاع النفطي والصناعات التحويلية وقطاع الزراعة ,مما يقلل البطالة ويحسن انتاجية القوى العاملة .

•إعادة تأهيل البنية التحية للطرق العامة والصرف الصحي وتعزيز قدرات قطاع الكهرباء والاستثمار في الطاقة المتجددة .

•معالجة شحة المياه وتلوثها ,إذ تعاني المحافظات النوبية من الفقر المائي مما له الأثر البالغ على الصحة العامة والبيئة .

•تسعى الحكومة الى تطبيق الحكومة الإلكترونية وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: أثر السكان في استثمار الموارد الاقتصادية :-

يمكن للزيادة السكانية ان تكون

عاملاً مهماً في زيادة العمليات الانتاجية داخل الدولة وزيادة قوة العمل من جهة ويمكن ان تكون عبءٍ حقيقياً على عمليات التنمية عند عدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بما فيها القوى العاملة بصورة صحيحة وسليمة, إذ إن العمليات التنموية نابعة من مدى قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية وتنظيم شؤنهم لتحقيق التنمية المجتمعية اذ لا يتم تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتاحة فحسب بل من خلال تحفيز السكان والقوى العاملة الحيوية على المشاركة بجدية وحيوية في العمليات التنموية[٢], لذا فأن غاية عمليات التنمية هي رفع المستوى المعاشي والاجتماعي للسكان عن طريق زيادة مستوى دخل الافراد الحقيقي بسبب ارتباط التنمية الاقتصادية بالزيادة بمستوى الدخل الحقيقي, لذلك فأن عمليات التنمية اللازمة للموارد البشرية يجب إن تهتم بأعداد القوى العاملة المتهيئة والمناسبة» زمانياً ومكانياً» وفق المتطلبات التنموية, لذا فأن عمليات التنمية تعتمد بشكل اساسي على إيجاد قوة العمل المرتبط بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي المتطور الذي يُعد ابرز ملامح التنمية الاقتصادية [١٥], وهنا لابد من الاشارة الى متوسطات الدخل في محافظات منطقة الدراسة ,إذ يبلغ متوسط الدخل الشهري في العراق بحدود (٢٤٨,٦) الف دينار ونسبة الفقر بحدود (١٧,٥٪) أما في منطقة الدراسة فبلغ متوسط الدخل على التوالي (ذي قار, ميسان , البصرة) بحدود (١٠٣,٤٨ ـــ ٩٤,٠٦ ـــ ١١٢,٦٠٣) الف دينار اما بالنسبة لنسبة الفقر فقد بلغت (٤٤,٠٦ ـــ ٤٠,٠٢ ـــ ١٤,٦) على التوالي.

أما متوسط الدخل الشهري في عموم العراق فيبلغ بحدود (٧٠٥٠٠) الف دينار, لذا نجد اسعار السلع الاستهلاكية اقل من معدل الدخل بنحو (٥٧,٢) مقارنة بالولايات المتحدة , وعليه فأن تكلفت المعيشة في العراق اعلى من الولايات المتحدة الامريكية وكذلك نجد إن الدخل في العراق اقل بنحو (٨٣,٦)من التكاليف بحسب مؤشر القدرة الشرائية على قيمة (١٠٠) للولايات المتحدة الامريكية. [١٦] وإن هذه الارقام تمثل المتوسطات العامة

وتختلف بحسب بيئة السكان وبين القطاعات الاقتصادية ,كذلك هناك عوامل تتحكم في توزيع الدخل منها العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية لها تأثيرها الواضح في توزيع الدخل ومستويات المعيشة في عموم الدولة.

في ضوء ما تقدم فأن هناك اثار اقتصادية تترتب على الفجوة بين دخل الفرد الشهري في العراق ومنطقة الدراسة. لذا فأن النمو السكاني يُعد أحد ابرز العوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية, إذ هو يُعد عاملاً مساعداً او معيقاً لعمليات التنمية أستناداً الى الكيفية التي يتم فيها إدارة موارد الدولة والمحافظات الجنوبية, إذ تشكل الزيادة السكانية في هذه المحافظات أحد ابرز التحديات التي تواجه التنمية, وبما أن الموارد البشرية تشكل جزءاً مهماً من ثروة المجتمع ولها تأثيراً مشابهاً لتأثير عناصر الانتاج الاخرى, كما اكد عليها أدام سميث, أذ يكون الاستثمار بالقوة العاملة نفسها وقدراتها على اداء عملها مما يؤدي الى زيادة الانتاج الاقتصادي [١٧], إذ لابد من تهيئة الموارد البشرية الكفؤة التي تتفاعل مع عناصر الإنتاج الأخرى مما يؤدي تسريع عمليات الانتاج والتصنيع والتحديث التي بدورها تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي والحضاري من خلال وضع الخطط الكفؤة التي تتولها الدولة وتشرف على اعدادها وتنفيذها . [١٨]

إن التخطيط لتنمية الموارد البشرية لأبد يتهم بالقوة العاملة اللازمة لمتطلبات الخطط التنموية للدولة لذا فعمليات التنمية الاقتصادية تعتمد على خلق قوة العمل وتنمية الموارد البشرية التي تتميز بمهارات فنية عالية للإنتاج الصناعي الذي يُعد جوهر عمليات التنمية الاقتصادية [١٩], لذا إن تنمية الموارد البشرية في « منطقة الدراسة « تُعد اهم ركيزة اساسية تساهم في تحقيق وتعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي وتحقيق التنمية والمساهمة في رفع مكانة العراق الجيوسياسية, مما يعزز من مكانة والعراق في الجغرافية السياسية على «الصعيد الاقليمي والدولي» من خلال التنمية البشرية والاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للعراق ليصبح أحد اهم مراكز الربط التجاري ومركزاً حيوياً للاستثمار يربط بين

قارة آسيا وقارة وأوروبا.

تتمتع منطقة الدراسة بثروات اقتصادية كبيرة منها وجود النفط والغاز بكميات كبيرة فيها جدول(٤), **إذ** يتضح مما تقدم ان منطقة الدراسة تمتلك من القدرات الطبيعية و البشرية يؤلها لان تكون من المناطق المزدهرة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتمتلك ثروة بشرية شابة يمكن استثمارها في الكثير من المشاريع الصناعية في قطاع النفط والغاز ويمكن استثمارها ايضاً في المجالات الاقتصادية الاخرى سواء كانت زراعية ام خدمية سواء كان ذلك في القطاع الحكومي او القطاع الخاص عن طريق تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي مما يعزز سبل النمو الاقتصادي للمحافظات الجنوبية خاصة والعراق عموماً الذي بدوره يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والبشرية في منطقة الدراسة والعراق مما يزيد من قوة الدولة اقتصادياً التي تعزز قوة الدولة عسكرياً وسياسياً.

جدول (٤) كمية النفط المصدرة من حقول جنوب العراق

السنوات	كمية الانتاج / مليون /ب/ يوم
٢٠٢٢	٣,٤
٢٠٢٣	٣,٥
٢٠٢٤	٣,٤٣

المصدر : وزارة النفط العراقية, شركة نفط الجنوب, بيانات غير منشورة,٢٠٢٣.

تُعد الجولة الخامسة من جولات التراخيص التي وقعتها الحكومة العراقية واكدت الحكومات المحلية في جنوب العراق والحكومة المركزية في بغداد ان هناك جولة سادسة تعتمد على استثمار الغاز والصناعات التكريرية بهدف زيادة وتعظيم الانتاج القومي للغاز الطبيعي المصاحب للنفط إذ وقعت الحكومة العراقية في (٢٠٢٣/١٢/٢٣)مع شركات إماراتية وصينية أحالت بموجبها اربع حقول نفطية للاستثمار الاجنبي وحقلي للاستثمار الغاز الطبيعي الى شركتين إمارتيتين وشركة صينية لمدة طويلة تصل(٢٥ ـــ ٣٤ سنة), وان من اهم الحقول المستثمرة هو حقول الحويزة في محافظة ميسان على الحدود العراقية الإيرانية بطاقة

انتاجية(٢,٤)مليار برميل من النفط الخام وهذا بدوره يساعد في جذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية الى محافظات جنوب العراق واستثمارها في مصادر الطاقة في قطاعي النفط والغاز باعتبارها من المناطق المهمة في العراق والتي تقع اغلبها في جزئه الجنوبي ويُعد العراق ثاني منتج بعد السعودية في منظمة «اوبك» بواقع انتاج(٤,٦)مليون برميل يومياً أغلبها من جنوب العراق إذ تمول بحدود(٩٢٪) ميزانية الدولة وتشكل نسبة انتاج العراق في «منظمة اوبك» بحدود (١١٪)من انتاج «المنظمة «البالغ(٤٣)مليون برميل يومياً. [٢٠]

انعكست جولات التراخيص اقتصادياً واجتماعياً على المحافظات الجنوبية بشكل سلبي دون الحصول على اثارها الايجابية في رفع المستوى المعاشي وخلق فرص عمل وتحسين تحسين الخدمات العامة في هذه المحافظات النفطية , وتتمثل الانعكاسات الاقتصادية لجولات التراخيص في الآتي :-

١) زيادة عمليات انتاج النفط دون زيادة العائدات المالية إذ أسهمت هذه الجولات في زياده الانتاج من النفط وزيادة العوائد المالية ولكن ليست بشكل كبير بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتكاليف الكبيرة لعمليات الانتاج من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة. [٢١]

٢)ضعف الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة إذ لم تحصل تحسينات من مستوى البنى التحتية والخدمات العامة في هذه المحافظات مما زادة من مستوى الفقر والبطالة فيها. [٢٢]

٣)عدم توظيف العمالة المحلية من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع النفطي وهذا بدوره أنعكس سلباً على تقليل فرص العمل للسكان المحليين في هذه المحافظات. [٢٣]

أما بالنسبة انعكاسات جولات التراخيص على الجانب الاجتماعي في «منطقة الدراسة « فتمثلت بعدم التوزيع العادل للعائدات النفطية مما زاده من التوترات الاجتماعي والاضطرابات والاحتجاجات في «المحافظات الجنوبية «من العراق ومنها ما حصل في عام(٢٠١٥) إذ حصلت احتجاجات شعبية كبيرة في» المحافظات الجنوبية «مطالبة

بتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل للشباب وشعورهم بالإهمال برغم ما تمتلك هذه المحافظات من ثروات نفطية كبيرة, كذلك احتجاجات عام (٢٠١٨)في البصرة وبقية محافظات الجنوب مطالبين بالتوزيع العادل للعوائد النفطية والمطالبة بتحسين الخدمات العامة. (٢٤)

ترتبط أهمية إدارة الموارد البشرية القوة الفاعلة بأهمية دور العنصر البشري نفسه إذ يُعد هو العامل الرئيسي لإدارة المشاريع الصناعية والاقتصادية ويجب تطوير مهارات العناصر البشرية وتوفير متطلباتهم ورغباتهم حتى لا ينشغلوا بالسعي لإشبائها على حساب دقة اعمالهم ووظيفتهم سواء كان بالقطاع العام او الخاص ويتضح لنا أهمية الموارد البشرية كأصل تنموي منتج وفعال اذا ما احسننا استغلاله لذلك فأن الدول المتقدمة والنامية بوضع استراتيجيات خاصة بتنمية الموارد البشرية والقوى العاملة وهذا ما فعلته ماليزيا على سبيل المثال أذ اهتمت بتنمية الانسان الماليزي نفسه واستطاعت الانتقال من دولة زراعية بدائية لدولة متقدمة احتلت المرتبة التاسعة علمياً في التقنيات الحديثة حسب رؤيتها(٢٠٢٠). (٢٥) ومن أول الخطوات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة المركزية المتمثلة بوزارة العمل والشؤن الاجتماعية هي تعديل نسبة احوال العمالة الوطنية والاجنبية من خلال اصدار قوانين خاصة تنظم عمل ذلك , إذ الزمت القطاع الخاص بتعديل نسبة العمالة الاجنبية لتصل الى (٣٠) ٪ مقابل (٧٠)٪ للعمالة المحلية مما يوفر فرص عمل اكبر اما الفئة الشابة المحلية .(٢٦) و اعتمدت ماليزيا في بداية نهضتها على استراتيجية الإحلال محل الواردات وركزت على الصناعات الاستهلاكية وهذه شجعت على التصنيع المحلي للسلع التي يتم استيرادها من الخارج لذلك تكونت صناعات غذائية صغيرة ثم تحولت بعد ذلك الى صناعات مواد البناء والمواد البلاستيكية والكيميائية ثم انتقلت بعد ذلك من استراتيجية الإحلال الى سياسة التصنيع المحلي الموجة إلى التصدير بسبب ضيق السوق المحلي اولا وضعف الطلب والمحلي عليه لذلك انشات ماليزيا العديد من المناطق الصناعية الكبيرة منها من المنطقة

الشمالية الاقتصادية ومنطقة ساراواك للطاقة المتجددة, واصدرت الحكومة الماليزية قانوناً عام ١٩٦٨ لتشجيع وجذب الاستثمار الاجنبي لزيادة قاعدة صناعية في الموارد الطبيعية المتاحة لديها مثل زيت النخيل والكاكاو والمطاط والخشب اما بالنسبة للقطاع النفط في ماليزيا إذ شهدة تطوراً كبيراً جعل منها من الدول المصدرة للنفط والغاز اذا اصبحت المنتجات الصناعية المصدرة اكثر من(٨٥)٪ من اجمالي صادرات ماليزيا لعام(٢٠٠٨)كما عملت على تطوير البنى التحتية والتجارية وطورت قطاعات الخدمات اذ وصلت النمو فيه إلى(٩,٧)٪ واصبح الناتج الاجمالي المحلي يساهم في القطاع الصناعي بنحو(٩٠)٪ والمواد المصنعة المصدرة إذ بلغت بحدود (٨٥)٪ من اجمالي الصادرات اما بالنسبة للعمالة المحلية الماليزية اقامة الحكومة بتقديم تسهيلات لشركات الاجنبية المستثمرة ومنها المتعدد الجنسيات لتشغيل العمالة المحلية في خطوط الانتاج الرئيسي في ماليزيا.[٢٧]

ويمكن تطبيق التجربة الماليزية في محافظات جنوب العراق من خلال احداث مشاريع تنموية في جنوب العراق من خلال اعطاء دور للسكان المحليين في إدارة المحافظات إدارة لامركزية من خلال مجالس المحافظات المنتخبة ونقل بعض الصلاحيات من الحكومة المركزية الى الحكومات المحلية وهذا يؤدي الى ان يحفز ويحسن الخدمات وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع وجود تحديات واحتياجات مجتمعاتها وتلبية هذه المتطلبات بفعالية عالية .

لذا يمكن تطبيق التجربة الماليزية في قطاع التعليم في محافظات الجنوبية من العراق, فالنسبة لقطاع التعليم فقد اهتمت ماليزيا فيه بجوانب عديده اهمها الاهتمام بتعليم البنات والاهتمام بتعليم قبل الابتدائية وتنويع المناهج وتطويرها والمناهج التعليمية وتدريب المعلمين باستمرار والاهتمام بتطور التكنولوجي والاستفادة منه في مجال التعليم اذ انفقت على التعليم عام(٢٠١٦)بحدود (٤,٨)مليار دولار من الناتج القومي.[٢٨]

أما في مجال قطاع النفط والغاز واستثمار العوائد النفطية في تنويع الاقتصاد المحلي إذ بلغ احتياط

النفـط والغـاز في ماليزيـا بحـدود(٢,٧)مليـار برميـل والغـاز الطبيعـي بحـدود ٣٢٠ ترليـون قـدم مكعـب وهـذه سـاهمت في تطويـر قطـاع النفـط والغـاز في ماليزيـا إمـا قيمـة الانتـاج فبقـت بلـغ(٢)مليـون برميـل يوميـاً. [٢٩]

ومـع المقارنـة بالنفـط العراقـي في محافظـات جنـوب العـراق إذ تمتلـك المحافظـات الجنوبيـة احتياطـي نفطـي كبـير يمكـن الاسـتفادة مـن وارداتـه الكبـيرة في عمليـات التنميـة الاقتصاديـة والبشريـة مـن خـلال إقامـة المشـاريع الصناعيـة والاقتصادية المتنوعـة ,والاسـتفادة مـن العمالـة المحليـة خاصـة في القطـاع النفطـي والصناعـات التـي تعتمـد عليـه ,بـدلاً مـن العمالـة الاجنبيـة ,كذلـك يمكـن اسـتيعابها في المـدن الصناعيـة التـي بـاشرت الحكومـة بأنشـائها في اغلـب المحافظـات ,ومنهـا منطقـة الدراسـة مـن خـلال دعـم المشـاريع الصغـيرة والقطـاع الخـاص لتعزيـز التنميـة .

أمـا بالنسـبة للتنميـة الريفيـة فيمكـن تطبيقهـا في جنـوب العـراق مـن خـلال:-

■تعزيـز الأمـن الغـذائي إذ قامـت منظمـة الفـاو بأطـلاق مـشروع في المحافظـات الجنوبيـة لدعـم المزارعـين مـن خـلال تحسـين إنتاجيـة القطـاع الزراعـي وتحسـين فـرص العمـل للمزارعـين ومعالجـة مشـكلة شـحة الميـاه باسـتخدام طرائـق الـري الحديثة مسـتفادة مـن مسـح الشـامل لمكتـب الامـم المتحـدة في العـراق إذ شـمل المسـح بحـدود (١٦,٨٣٩) مزارعـاً في(٥٣٥)قريـة في جنـوب العـراق. [٣٠]

■توفـير الدعـم المـالي واللوجيسـتي للمزارعـين في محافظـات جنـوب العـراق وتقديـم القـروض الميـسرة لهـم إذ قامـت وزارة الزراعـة بإعطـاء قـروض ميـسرة للمزارعـين بنسـبة دعـم (٣٠٪) لـشراء المنظومـات الحديثـة للـراي بهـدف تعزيـز الناتـج المحـلي الاجـمالي وتصديـر الفائـض منـه. [٣١]

لذلـك مـن الممكـن لهـذه المبـادرات مـن الحكومـة المركزيـة والحكومـات المحليـة في هـذه المحافظـات مـن تطبيـق مـن تطبيـق تجربـة ماليزيـا في تنميـة القطـاع الزراعـي في جنـوب العـراق مـن خـلال الاهتـمام بتعليـم الزراعـي واسـتخدام طرائـق الـري الحديثـة ودعـم الصناعـات التحويليـة التـي تعتمـد عـلى أنتـاج الزراعـي وزيـادة التمويـل والقـروض الميـسرة

للمزارعين.

يتم تعزيز عمليات التنمية في محافظات العراق من خلال منحها صلاحيات للسلطات المحلية في عمليات التخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية نحو تحفيز عمليه الاستثمار المحلي وتعزيز استدمتها وتطوير المشاريع المحلية التي تلبي تطلعات وطموحات واحتياجات سكان المحليين وتشغيل للأيدي العاملة المحلية في هذه المشاريع من المحتمل ان تواجه نقل الصلاحيات والعمل في لا مركزية في الإدارة في محافظات جنوب العراق وهنا تواجه هذه المحافظات بعض العقبات منها النقص في الإمكانات المعرفية والخبرة والإدارة الجيدة وعمليات الفساد الاداري والمالي وقله الكفاءات اللازمة لإدارة العمليات وتفاوت القدرات المالية والإدارية والفنية بين المحافظات مما يؤثر على تنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية او التنموية . ويمكن للحكومات المحلية في «المحافظات الجنوبية «والحكومة المركزية في بغداد من اتباع سياسات واستراتيجيات متنوعة لتعزيز القطاعات الحكومية والقطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة تركز على استيعاب الفئات الشابة بالاشتراك مع الهيئات والمنظمات الدولية من خلال تعزيز التعاون المشترك وتعزيز هيئة الاعمال للمشاريع الصغيرة والتقييم الشامل لبيانات العمل في هذه المحافظات وماهي ابرز التحديات التي تواجهها .[٣٢]

قامت الحكومة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بدعم ايطالي للتعاون الانمائيAICS)) من تنفيذ مشاريع تنموية اسهمت في تعزيز القطاع الخاص في جنوب العراق وايجاد فرص عمل لائقة للفئات الشباب والسكان المحليين مع التركيز على المشاريع المستدامة ,إذ تشارك العديد من الوزارات والهيئات والمنظمات المحلية ومنها وزارة العمل والشؤن الاجتماعية والجهاز المركزي للإحصاء وغرفة التجارة والبنك المركزي العراقي , وهذا من شأنه ان يعود بالنفع على الطبقات الفقيرة في جنوب العراق منها العمال المهاجرين والشباب والنساء , مما يولد فرص للتوظيف وايجاد فرص عمل كثيرة ومنها فرصة «ريادة « للمشاريع الصغيرة وتشغيل اشباب العاطلين عن العمل التي اطلقت لعام (٢٠٢٣).[٣٣]

وقامت الحكومة المركزية ايضاً بشركات دولية ومنها مع المنظمة الدولية للهجرة لتغطية وعمل التدابير للازمة لخلق سوق العمل النشطة لاستيعاب اعداد الشباب المتزايد من العاطلين في سوق العمل وتطوير المهارات من خلال التدريب المهني وتحسين هيكلية السوق المحلي في جنوب العراق من خلال إدارة الحكومات المحلية للموارد وبناء القواعد الرصينة للمناطق المحلية والبيانات المؤكدة وهذا هو أحد الشروط الضرورية لتعزيز السلع والبضائع المنتجة محلياً .[٣٤]

إن اللامركزية في إدارة الموارد هي بالأصل عملية سياسية ترتكز على إعادة الهيكلة للعلاقات بين الدولة ومجتمعها والسوق المحلية , مما يترتب على ذلك من آثار مهمة توضح ما يقوم به المجتمع الدني وسبل المعالجة وممارسة سلطات الدولة , وتعتمد هذه التأثيرات على طبيعة هيكل السلطة المقامة ومدى جدوى الاصلاحات والقدرة المتاحة للجهات الفاعلة في انجاح اللامركزية الادارية للموارد ,في ظل حكومات مركزية قوية الشرعية وحجم القدرات التي لديها, فضلاً عن حجم السكان وقدراتهم في ادارة شؤنهم الداخلية بمعزل عن الحكومة المركزية , وبدون ذلك لا يمكن تحقق قيمة جوهرية وترويجاً طبيعياً للتنمية والديمقراطية , لذا لأبد من تشريع قوانين تسمح بنقل بعض الصلاحيات من الحكومة المركزية الى الحكومات المحلية, سواء صلاحيات تشريعية او تنفيذية او قضائية .

ولإنجاح عمليات الإدارة الصحيحة ونقل الصلاحيات الى السلطات المحلية لابد من ايجاد طرائق فعالة وجيدة لإدارة الموارد الطبيعية والبشرية مما يسهل في رفع المستوى المعاشي والاقتصادي للسكان المحليين لدى السكان في المحافظات الجنوبية من العراق من خلال وجود آليات جديدة وناجعة تساهم في انتشال الواقع الاقتصادي المحلي وتحسين مستوى» المحافظات الجنوبية» وتنمية الاقاليم والانتقال من التخطيط المركزي الى إدارة الدولة من خلال السلطات والحكومات المحلية المنتخبة في هذه المحافظات .[٣٥]

المبحث الرابع

السكان قوة سياسية وعسكرية فاعلة

اولاً. **السكان قوة سياسية فاعلة .**

إن المقومات البشرية لها أهمية كبيرة في إعطاء القيمة السياسية للدولة أو الوزن السياسي او الثقل السياسي لها أذ تؤثر في قوتها وجغرافية الدولة السياسية وتؤثر المقومات البشرية في تقدير الثقل السياسي للدولة من خلال جوانب عديدة اهمها التركيب الديموغرافي التي تمثل (العدد والتركيب العمري والنوعي والتوزيع للسكان) والتركيب الاثنوجرافي الذي يمثل (القومية والجنس والدين) أذ ان الواقع الفعلي للسكان يزيد من الفعالية السياسية للدولة فحجم السكان وقيمة عددهم ونشاطهم وحيويتهم وقدرتهم على التحرر والبناء يزيد من عظمة الدولة ويعزز من مكانتها القيادية على الصعيد الاقليمي والعالمي ,خاصة أذا كانت الدولة تتمتع بالعناصر العمرية الشابة ومتوسطة الاعمار المناسب لسكانها والمستوى الثقافي والحضاري الجيد للسكان أذ ان قدرة السكان على المشاركة الفاعلة في بناء دولتهم وتطويرها وتقدمها تعتبر من ابرز العوامل والعناصر المؤثرة في قوة الدولة.[٣٦]

من هنا يمكن القول أن قوة الدولة السياسية تعتمد في رسم سياستها اعتماداً على ذاتها وسكانها وقدراتها ولابد من توفر عناصر وعوامل قوة الدولة السياسية والعسكرية ومن هذه العوامل القدرات الطبيعية المتوفرة داخل الدولة والبشرية وتسمى هذه القدرة للدولة بإمكانية القوة ,والدولة التي تمتلك القوة لديها الخيار الجيد لرسم سياستها الاقتصادية والعسكرية.[٣٧]

لذلك يؤثر السكان في الجانب السياسي من خلال التركيب السكاني والمتغير السكاني فالديموغرافية السياسية تعني دراسة العلاقة بين السياسة والمتغير السكاني ويمكن لتوقعات الديموغرافية السياسية ان تأخذ المتغير السكاني كأبرز المؤثرات في مجال إسقاط السكان على مستوى الدولة وتهتم الديموغرافية السياسية بدراسة اعداد الشباب في الدول النامية والشيخوخة في الدول المتقدمة والعالم الغربي.[٣٨] لذلك لابد من دراسة النمو السكاني في السياق السياسي بسبب تأثره بالمتغيرات السكانية مثل الوفيات والخصوبة

والهجـرة وبالتـالي يؤثـر ذلـك كلـه عـلى الجوانـب السياسـية للدولـة .[٣٩]

جدول (٥) التوزيع الجغرافي لسكان منطقة الدراسة والعراق للسنوات (١٩٩٧ــ ٢٠١٩ــ ٢٠٢٤)

السنوات	محافظات منطقة الدراسة	تعداد سكان كل محافظة	مجموع السكان		النسبة ٪
			منطقة الدراسة	**العراق**	
	ذي قار	**١,١٨٤,٧٩٦**			
تعداد ١٩٩٧	**ميسان**	**٦٣٧,١٢٦**			
	البصرة	**١,٥٥٦,٤٤٥**			
المجموع			**٣,٣٧٨,٣٦٧**	**٢٢,٠٤٦,٢٤٤**	**١٥,٣**
تقديرات ٢٠١٩	**ذي قار**	**٢,٢٧٠,٣٣٨**			
	ميسان	**١,١٤١,٩٦٦**			
	البصرة	**٢,٩٨٥,٠٧٣**			
المجموع			**٦,٦٠٣,٧١٧**	**٤١,٢٢١,١٠٠**	**١٦**
	ذي قار	**٢,٤٤٠,٨٨٧**			
تعداد ٢٠٢٤	**ميسان**	**١,٢٩٦,٢٧٦**			
	البصرة	**٣,٣٨٨,٣٩٩**			
المجموع			**٧,١٢٥,٥٦٢**	**٤٦,١١٨,٧٩٣**	**١٥,٤٥**

المصدر : بالاعتماد : جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , تعداد ١٩٩٧ص ٥١, وتقديرات٢٠١٩ ص٥٧ , وتعداد ٢٠٢٤ , ص ١.

نلاحـظ مـن دراسـة الجـدول (٥) تبايـن في اعـداد السـكان في منطقـة الدراسـة مـع تقـارب نسـبي للسـكان في محافظتـي البـصرة وذي قـار بحسـب تعـداد (١٩٩٧) وانخفـاض النسـبة في محافظـة ميسـان ,إذ مـن المحتمـل انخفـاض هـذه النسـبة يعـود إلى اسـباب سياسـية في فـترة التسـعينات وعمليـات جفـاف الاهـوار ,او لأسـباب اقتصاديـة أو اجتماعيـة تتعلـق بالمحافظـة ,ونلاحـظ هـذه النسـبة

منخفضة ايضاً في تقديرات (٢٠١٩ وتعداد ٢٠٢٤) ونلاحظ إن ارتفاع نسبة محافظات منطقة الدراسة من مجموع سكان العراق, إذ تبلغ ما بين (١٥,٤٥ ٪ ,١٦٪) وهذا يدل على امتلاك منطقة الدراسة لثقل سكاني مؤثر اقتصادياً وامنياً في المحافظات الجنوبية والعراق , اذا ما علمنا إن أجمالي مساحة منطقة الدراسة تبلغ (١١٪) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥,٠٥٢) كم٢ [٢]. لذا يتضح الثقل السكاني والمساحي لمنطقة الدراسة مما يمكن استثماره اقتصادياً وأمنياً وسياسياً , مما يعزز الاهمية السكانية والجيو ـــ اقتصادية للمحافظات الجنوبية من العراق .

لذا يُعد الثقل السياسي والعسكري للسكان من أهم العوامل التي لها تأثيراً مباشراً على القضايا والقرارات السياسية والعسكرية في اي دولة ولدراسة الثقل السياسي والعسكري في منطقة الدراسة يساعدنا في فهم تأثيرات الديموغرافية في الجانب السياسي والعسكري.

ويمكن لنا ابراز الثقل السياسي والعسكري للجزء الجنوبي من العراق من خلال تأثيره السياسي والعسكري في الدولة العراقية. ويتضح التأثير السياسي من خلال عدة جوانب اهمها :-

١)السكان قوة انتخابية فاعلة :- تُشكل محافظات «منطقة الدراسة بحدود (١٦,٥١)٪ من سكان العراق بحسب نتائج تعداد (٢٠٢٤) ,لذا فأنها تُشكل قوة انتخابية مهمة ينعكس تأثيرها على طبيعة التوازن الديمغرافي والسياسي في العراق , كما أنها تميز بارتفاع معدل الخصوبة مقارنة ببقية المحافظات ما يسهم ويعز من الثقل السياسي والانتخابي على المدين القريب والبعيد .

كما أن لتركيبة السكانية في هذه المحافظات التي تميز بارتفاع نسبة الفئة الفتية إذ شكلت بحدود (٥٨,٤٧)٪ وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لمنطقة الدراسة ما يعز من قدرتها على التأثير الفاعل في الانتخابات خاصة بعد زيادة الوعي السياسي ومشاركة الشباب في الانتخابات .

لذلك تُعد «المحافظات الجنوبية» كتلة انتخابية فاعلة وحاسمة ,إذ

٢(جمهورية العراق , وزارة التخطيط , المجموعة الاحصائية ,٢٠٢٣, الباب الاول , الاحوال الطبيعية ,ص٦

يمكن لها التأثير بشكل كبير في نتائج التصويت لهذه المحافظات في تشكيل الحكومة المركزية ,فمثلاً تُعد محافظة البصرة كأحد المراكز الاقتصادية الحيوية بفعل ما تمتلكه من موارد طبيعية (نفطية وموانئ) مما يعطي سكانها نفوذاً وتأثيراً اقتصادياً وسياسياً على الصعيد المحلي والاقليمي.[٤٠]

٢)التمثيل النيابي : ــ ظهرت المطالبة بأجراء الانتخابات بعد عام(٢٠٠٣م) وتغير النظام في العراق وقد اجريت أول انتخابات في العراق بعد عام (٢٠٠٣م) استجابةً لضغط الرأي العام العراقي وتشكلت بموجبها حكومة ائتلاف من الاحزاب المشاركة سميت بحكومة الوحدة الوطنية وجاء تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب العليا في الدولة على اساس استحقاقات المكونات والفئات والاتفاقات السياسية وليس على اساس التصويت الشعبي .[٣] وتبلغ مقاعد محافظات جنوب العراق في البرلمان العراقي بواقع (٥٤) مقعداً موزع على المحافظات بالتوالي أذ تبلغ حصة محافظة البصرة (٢٥) مقعداً تليها محافظة ميسان (١٠) مقاعد ثم محافظة ذي قار بـ(١٩) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان العراقي البالغة (٣٢٩) مقعداً أذ تشكل محافظات جنوب العراق نسبة (١٦,٤١٪) من المجموع الكلي لمقاعد البرلمان العراقي وهذا يعطيها ثقلاً سياسياً مؤثراً داخل الدولة العراقية وتعتبر عاملاً من عوامل التأثير السياسي في الدولة ,أذا ما علمنا ان العديد من المسؤولين من هذه المحافظات يشغلون مناصب عليا في الحكومة المركزية في بغداد وهذا ناتج للثقل السياسي لهذه المحافظات الجنوبية لما تتمتع به من إمكانيات بشرية وطبيعية تؤثر على الساحة السياسية العراقية أذ تتمتع المحافظات الجنوبية بقاعدة انتخابية واسعة تَشكلت بواسطتها الاحزاب السياسية المتواجدة حالياً وهي في اغلبها احزاب اسلامية مما يجعل منها احد ابرز العوامل في تشكيل الحكومات المحلية والحكومة المركزية في بغداد. [٤]

٣) الحركات والاحزاب السياسية في منطقة الدراسة : ــ إن الدولة العراقية منذ تأسيسها لم تولِ اهتماماً كبيراً بتنظيم الاحزاب السياسية الامر الذي جعل تأسيسيها من عدمهِ يكون بيد

السلطات الحاكمة في الدولة وكانت الاحزاب رهينة بيد الحكومات المتنفذة والمتمثلة برئيس الجمهورية إذ إن دستور العراق الدائم لسنة(٢٠٠٥ م) اقر نظام الحكم في العراق واعتبرهُ نظام جمهوري برلماني وان اعتماد النظام البرلماني كان له انعكاسات على الحياه الحزبية في العراق بعد عام (٢٠٠٣م) أذ سمح للأحزاب التشكل على اساس فئوي او طائفي او قومي وأدى ذلك الى أبعاد الاحزاب المنافسة الاخرى.[٤١] وأن وجود قانون ينظم الاحزاب والحركات السياسية في العراق له أهمية كبيرة وذلك من اجل تطبيق نظام سياسي ديمقراطي لأن الاحزاب هي عناصر فاعلة في هذا النظام تنظم الحراك والسلوك السياسي ويجعل تلك الاحزاب قادرة على تطوير اساليب ديمقراطية تعددية من اجل توسيع المشاركة السياسية لأفراد المجتمع.[٤٢] ويعاني المجتمع العراقي من أزمات التنمية السياسية مما أثر على أداء النظام السياسي العراقي في الحكومات المتعاقبة المحلية والحكومات المركزية ومن هذه الازمات هي ازمة الهوية الوطنية والشرعية والمشاركة والاندماج السياسي والتوزيع العادل للثروة والتغلغل الاقليمي والدولي لذلك يحتاج الى اعادة النظرة العملية السياسية واجرى التنمية السياسية الشاملة .[٤٣]

ثانياً. السكان قوة عسكرية فاعلة .

يتبين التأثير العسكري للسكان في محافظات منطقة الدراسة من خلال دور سكان هذه المناطق في المساهمة في القوات المسلحة في وزارتي الدفاع والداخلية والحشد الشعبي واصناف القوات الامنية الاخرى أذ يبلغ إجمالي اعداد القوات الامنية في المحافظات على التوالي ففي البصرة تبلغ القوات الامنية إجمالي العدد (٢٤١,٤٣١)الف منتسب وميسان بحدود (٨٣,٤٥٥)الف منتسب وذي قار حوالي (١٣١,٩١١)الف منتسب فيكون إجمالي العدد يبلغ (٢٥٦,٧٩٧) الف منتسب من اجمالي القوات الامنية المختلفة في عموم العراق والبالغة (٥٣٨,٠٠٠) منتسب في وزارة الدفاع و (١٥٠,٠٠٠) الف منتسب في وزارة الداخلية و(١٦٩,٢٠٠)الف منتسب في هيئة الحشد الشعبي فيكون اجمالي العدد حوالي (٨٥٧,٢٠٠)الف اعداد

القوات الامنية في مختلف الصفوف بالإضافة الى اعداد الملتحقين بوزارة الداخلية بصفة العقود في سنة(٢٠٢٤م) م والبالغ عددهم (٣٧) الف منتسب موزعين على الشرطة المحلية والمرور والدفاع المدني وبالتالي تبلغ نسبة القوات الامنية من عدد سكان منطقة الدراسة حوالي (٢٩,٩٥٪) وتعتبر هذه النسبة مرتفعة لذلك تساهم منطقة الدراسة مساهمة فعالة في القوات المسلحة في المحافظة على أمن وسلامة الدولة العراقية. (٤٤)

وفي ضوء ما تقدم يُعد العنصر البشري المحرك الاساسي الذي تنتج عنه القوى العاملة(الفاعلة) في القطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم عمليات الانتاج الاقتصادي ,كذلك يُعد السكان كقوة سياسية ومؤثرة في العملية الانتخابية والحركات والاحزاب السياسية .اما كقوة عسكرية فهم يرفدون الجيش والقوات الامنية المسلحة بالقدرات الشبابية اللازمة ,إذ يُعد السكان في منطقة الدراسة العمود الفقري للدولة وكيانها السياسي.

الاستنتاجات والتوصيات :-

١) للسكان في المحافظات الجنوبية أهمية في الجغرافية السياسية لأنهم العامل الرئيس في الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني وهم مساهمون فاعلون في إيجاد البيئة المنتجة والبنية التنموية المستقرة في جنوب العراق .

٢) تُشكل الفئة الشبابية في تلك المحافظات أحد العناصر الداعم للاقتصاد المحلي والعامل الحيوي في تنوع مصادر الاقتصاد ,مما يمنح سكان جنوب العراق دوراً حيوياً في المعادلة الاقتصادية ويعطيهم دور جيو ـــ اقتصادي في عمليات ربط السكان بالاقتصاد وعمليات التنمية .

٣) المعادلة السكانية الجديدة بنتائجها الشبابية متوفرة في المحافظات الجنوبية مما يُفعل معادله القوة السكانية لتحريك الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية وتوفير بنية تحتية اقتصادية متينة.

٤) يُعد السكان القوة الفاعلة السياسية لإدارة تلك المحافظات وتنميتها من خلال حوكمة الموارد وتفضيل دورها في الاقتصاد الوطني وبناء محافظات مستقرة ومزدهرة.

٥) يمكن للقوى العاملة ان تلعب دوراً

فاعلاً في تنمية القطاعات الانتاجية المتعددة مما يقلل الاعتماد على القطاع النفطي مما ينعكس على استقرار وتعزيز الاقتصاد المحلي في جنوب العراق .

٦) يمكن أن يؤدي تمكين الشباب في هذه المحافظات من سوق العمل المحلي والعمل في القطاعات المختلفة من خلال التعليم المتطور والتدريب المهني المستمر مما يسهم في رفع اداء القطاعات المختلفة مما يحسن مؤشرات التنمية البشرية .

٧) إمكانية نقل تطبيق التجارب التنموية للدول كالتجربة الماليزية في المحافظات الجنوبية لما تمتلكه موارد طبيعة (النفط والغاز) والموارد البشرية (الفئة الشابة) أذا ما توفرت الرغبة والارادة لدى الحكومة المركزية والحكومات المحلية في هذه المحافظات.

قائمة المصادر :-

١-الكفاءة السكانية وأثرها في قوة الدولة, مقاللة منشورة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: https://search.app

٢- منظمة العمل الدولي في العراق, بيانات البنك الدولي, مسح القوى العاملة في العراق ,٢٠٢٢,ص٥.

٣- جمهورية العراق ,وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ ــ٢٠١٧) ص ٦٦ــ ٦٧

٤-حسون عبد دبعون , أثر المحددات السياسية للاستقرار السياسي على التنمية البشرية في العراق ,٢٠٢٣, ص٢٠

٥-هدى مهدي علي البياتي ,ظاهرة الاغراق وتأثيرها على أنتاج القطاع الزراعي في العراق , رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة كربلاء, ٢٠١٨ ,ص٤٦.

٦-وزارة العدل , جريد الوقائع العراقية , قانون (١٣) ٢٠٢٣, الموازنة الاتحادية المالية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣ ــ ٢٠٢٤ ــ ٢٠٢٥) ص٢ــ٣ــ٤.

٧- التوظيف الحكومي في العراق حلول سياسية أم اقتصادية , مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية , ٢٠٢٣, بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: https. fcdrs. Com.

٨-عبد العظيم عبد الواحد الشكري ورباب عبد الامير عبد الرضا ,العلاقة بين النمو السكاني وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد, جامعة القادسية , العدد ٦٤,ج١, ٢٠٢٢, ص٣

٩-جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركز للإحصاء, المجموعة الاحصائية,٢٠٢٣ ,

الباب العاشر , ص٤٠٢

١٠-بالاعتماد على جمهورية العراق , وزارة الزراعة ,التقرير السنوي , دائرة الاحصاء الزراعي, جدول رقم (١) ٢٠٢٢,ص٦

١١-جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركز للإحصاء, المجموعة الاحصائية , احصاءات المنشاة الصناعية في العراق ,٢٠٢١,ص٥٩ .

١٢-وزارة التربية , المديرية العامة للتخطيط التربوي ,قسم الاحصاء ,التقرير السنوي للوزارة للعام الدراسي ٢٠٢١, ٢٠٢٣,ص١.

١٣- منظمة العمل الدولية ,عدنان ياسين مصطفى , التحول الديمغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق , ط١ ,٢٠٢٢, ص٣.

١٤- سميع جلاب منسي السهلاني , تقيم مؤشرات الخدمات الصحية في جنوب العراق (البصرة وذي قار وميسان) باعتماد المعادلات الرياضية ونماذج التنبؤ الخطية , مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية , مج ٢٧ ,العدد٣١, ٢٠٢٠, ص١ــ٥.

١٦-التقرير الوطني الثاني ــ حول حالة السكان في إطار توصيات صندوق الأم المتحدة للسكان , المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية الألفية ,٢٠٢٢, ص١١٢.

*الدخل الحقيقي هو الدخل الناتج عن الزيادة في الانتاج وليس زيادة الاسعار ويختلف عن الدخل النقدي الي يعني بعكسه بالاعتماد على الومقع الإلكتروني : https://ar.m.wikipedia.org

١٧- محمد أحمد دلف الدليمي و محمد جواد عباس شبع , التخطيط والتنمية الاقليمية , مصدر سابق , ص١٥٧.

١٨- بالاعتماد على الموقع الإلكتروني : (:(https://worlddata. Info

١٩- إحسان محمد الحسن وفاضل عباس الحسن ,الموارد البشرية, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,ط١,بغداد ,١٩٨٠,ص٢.

٢٠-محمد احمد دلف الدليمي ومحمد جواد عباس شبع ,مصدر سابق ص١٥٧.

٢١- أسامة مهدي ,العراق يوقع تراخيص استثمار حقوله النفطية والغازية مع الكويت وايران ,مقالة منشوره, ٢٠٢٣ ,بالاعتماد على الموقع الالكتروني : https:// elaph.com

٢٢- نبيل جعفر عبد الرضا التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي , مجلة شبكة الاقتصاديين العراقيين, ٢٠١٥, ص ١٣.

٢٣- أكرم علي شاهين ,عقود التراخيص النفطية- آثارها على الصناعات النفطية في العراق ,مجلة الدراسات المستدامة, السنة الثالثة ,مج ٣, العدد ٤ ٢٠٢١ ,ص ٢٩٥.

٢٤- نبيل جعفر عبد الرضا, التراخيص النفطية قيود جديدة, مصدر سابق ,ص ١٥.

٢٥-لقاء مكي, احتجاجات العراق مطالب الاصلاح وأزمة النظام السياسي, مركز الجزيرة للدراسات ,٢٠١٨ ,ص٩.

٢٦- فيصل حسونة, إدارة الموارد البشرية ,دار وائل النشر والتوزيع ,عمان, الاردن,

ط١ ,٢٠١٠, ص ١٧١.
٢٧- بالاعتماد على الموقع الإلكتروني : https://almasra.iq
٢٨-احمد محي الدين محمد التلباني التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة, مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية, مصر, جامعةالاسكندرية,٢٠١٩, ص ٢٦ ــ ٢٧ ــ٢٨.
٢٩- علي احمد درج ,التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً, مجلة جامعة بابل العلوم الصرف التطبيقية ,مجلد ٣٣ ,العدد ٣ ,٢٠١٥, ص ١٣٧٣
٣٠- Yusuf Ishaq, Institute for Current Affairs Analysis - Singapore - Malaysia's Oil and Gas Sector - Ongoing Forecasts, ٢٠٢٢. p. ٥
٣١-مشروع استعادة تعزيز صمود النظم الغذائية الزراعية في جنوب العراق(ذي قار وميسان والبصرة)الأمم المتحدة في العراق, بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: https://iraq.UN.org
٣٢-ديوان محافظة البصرة ,الزراعة تكشف عن خطه لزياده الانتاج المحلي وتسديد الفائض, بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: https://Basra. gov. iq
٣٣-Yusuf Ishaq, Institute for Current Affairs Analysis - Singapore - Malaysia's Oil and Gas Sector - Ongoing Forecasts, ٢٠٢٢. p. ٥
٣٤ -جمهورية العراق وزاره النفط العراقي: بالاعتماد على الموقع الإلكتروني https:// www. Oil. gov. iq
٣٥-مشروع استعادة تعزيز صمود النظم الغذائية الزراعية في جنوب العراق(ذي قار وميسان والبصرة)الأمم المتحدة في العراق, بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: https://iraq.UN.org
٣٦- ديوان محافظة البصرة ,الزراعة تكشف عن خطه لزياده الانتاج المحلي وتسديد الفائض, بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: https://Basra. gov. iq
٣٧- منظمة الامم المتحدة – العراق- الاجتماع الاول للجنة التوجيهية لمشروع نحو فرص اكثر وافضل وتعزيز القطاع الخاص في جنوب العراق بالاعتماد على الموقع الإلكتروني : https://iroq.un.org
٣٨- بالاعتماد على الموقع الإلكتروني : https://ur.gov.iq/index/show-org/١٠١٦٥/٥١٠٨٧/eservice
٣٩--International Organization for Migration (IOM) Economic Opportunities for Agribusiness in Iraq - Agricultural Value Chain Analysis of Southern Iraq (Dhi Qar, Maysan, Basra (, ٢٠٢٣, p. ٦٩
٤٠- عماد حسين سعود الحسيناوي , مصدر سابق , ص ١٦٦ــ١٨٧
٤١- صباح محمود محمد وآخرون ,الجغرافية السياسية, مصدر سابق , ص ٦٣ ــ
٤٢- سعدون شلال ظاهر ,دور السكان في

الـوزن الســياسي العراقــي ,رســالة دكتــوراه ,جامعــة بغــداد , كليــة الآداب,١٩٩٦,ص١٥
٤٣-جـاك جولدسـتون وإريـك كوفـمان ومونيـكا دافي توفـت، الديموغرافيـة السياسـية، ترجمـة ونـشر مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث ٢٠١٣ ,ص١٥٤
٤٤- إريـك كوفـمان ,الديموغرافيـة السياسـية للعـرق والقوميـة والديـن، مقالـة منشـورة, بالاعتـماد عـلى الموقـع الاكـتروني : https:// www. sueps. net
٤٥- وزارة التخطيـط , هيـأة الاحصـاء ونظـم المعلومـات الجغرافيـة , نتائـج تعـداد ٢٠٢٤, ص٥.
٤٦-فكتوريـا سـيتورات جـولي ,نظـام العـراق الانتخـابي لمـاذا لم يحقـق الإصلاحـان المتلاحقـة في احـداث تغـير , تشـاتام هـاوس (المعهـد الملـكي للشـؤن الدوليـة)٢٠٢١,ص٣.
٤٧- بالاعتـماد عـلى :المفوضيـة العليـا المسـتقلة للانتخابـات والموقـع الإلكـتروني: https://www.washingtoninstitute.org
٤٨- ماجـد احمـد الزامـلي ,الاحزاب السياسـية والتحـول الديمقراطـي في العـراق بعـد عـام ٢٠٠٣, مقالـة منشـورة,٢٠٢٢, بالاعتـماد عـلى الموقـع الالكـتروني: https:// www non١٤. Net
٤٩- يوسـف حـاشي, في النظريـة الدسـتورية, ابـن النديـم للنـشر والتوزيـع, بـيروت ,لبنـان ,٢٠٠٩, ص ١٦٠
٥٠-بـلال محمـد صابـر, أزمـات التنميـة السياسـية في العـراق وسـبل معالجتهـا ,كليـة العلـوم السياسـية , جامعـة تكريـت ,مجلـة جامعة تكريـت ,مج ٣,العـدد٣٩,٢٠٢٢,ص٣٠.
٥١- المفوضيـة العليـا المسـتقلة للانتخابـات , انتخابـات مجالـس المحافظـات ,٢٠٢٣, بيانـات غـير منشـورة ٢٠٢٣.

List of Sources:

1- Demographic Efficiency and Its Impact on State Strength, an article published using the website: https:// search.app
2- International Labor Organization in Iraq, World Bank Data, Labor Force Survey in Iraq, 2022, p. 5.
3- Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan (20132017-), pp. 6667-
4- Hassoun Abdul Daboun, The Impact of Political Determinants of Political Stability on Human Development in Iraq, 2023, p. 20
5- Huda Mahdi Ali Al-Bayati, The Phenomenon of Dumping and Its Impact on Agricultural Sector Production in Iraq, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2018, p. 46.
6- Ministry of Justice, Iraqi Gazette, Law (13) 2023, Federal Financial Budget of the Republic of Iraq for the years (20232025-2024-), pp. 24-3-.
7- Government Employment in Iraq: Political or Economic Solutions, Al-Furat Center for Strategic Studies,

and Maysan) Using Mathematical Equations and Linear Prediction Models, Journal of the College of Education for the Humanities, Vol. 27, No. 31, 2020, pp. 15-.

16- Second National Report - On the Population Status in the Framework of the Recommendations of the United Nations Population Fund, International Conference on Population and Development and the Millennium Development Goals, 2022, p. 112.

*Real income is the income resulting from increased production, not increased prices. It differs from cash income, which is its opposite. Based on the website: https://ar.m.wikipedia.org

17- Muhammad Ahmad Dalf al-Dulaimi and Muhammad Jawad Abbas Shabaa, Planning and Regional Development, previous source, p. 157.

18- Based on the website: (:(https://worlddata.Info

19- Ihsan Muhammad al-Hasan and Fadhel Abbas al-Hasan, Human Resources, Ministry of Higher Education and Scientific Research, 1st ed., Baghdad, 1980, p. 2.

20- Muhammad Ahmad Dalf al-Dulaimi and Muhammad Jawad Abbas Shaba', previous source, p. 157.

21- Osama Mahdi, Iraq Signs Oil and Gas Field Investment Licenses with Kuwait and Iran, published article, 2023, based on the website: https. fcdrs. Com

8- Abdul Azim Abdul Wahid Al-Shukri and Rabab Abdul Amir Abdul Redha, The Relationship Between Population Growth and Some Economic Development Indicators, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Issue 64, Part 1, 2022, p. 3

9- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Statistical Collection, 2023, Chapter Ten, p. 402

10- Based on the Republic of Iraq, Ministry of Agriculture, Annual Report, Agricultural Statistics Department, Table No. (1) 2022, p. 6

11- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Statistical Collection, Industrial Establishment Statistics in Iraq, 2021, p. 59

12- Ministry of Education, General Directorate of Educational Planning, Statistics Department, Ministry's Annual Report for the Academic Year 20212023-, p. 1.

13- International Labor Organization, Adnan Yassin Mustafa, Demographic Transition and Social Changes in Iraq, 1st ed., 2022, p. 3.

14- Sami Jalab Mansi Al-Sahlani, Evaluating Health Service Indicators in Southern Iraq (Basra, Dhi Qar,

and Applied Sciences, Volume 33, Issue 3, 2015, p. 1373

30- Yusuf Ishaq, Institute for Current Affairs Analysis - Singapore - Malaysia's Oil and Gas Sector - Ongoing Forecasts, 2022. p. 5

31- Restoration and Enhancement of Resilience of Agri-Food Systems in Southern Iraq (Dhi Qar, Maysan, and Basra) Project, United Nations in Iraq, available at: https://iraq.UN.org

32- Basra Governorate Diwan, Ministry of Agriculture unveils plan to increase local production and repay surplus, available at: https://Basra.gov.iq

33- Yusuf Ishaq, Institute for Current Affairs Analysis - Singapore - Malaysia's Oil and Gas Sector - Ongoing Forecasts, 2022. p. 5

34- Republic of Iraq, Iraqi Ministry of Oil: available at: https://www.Oil.gov.iq

35- Restoration and Enhancement of Resilience of Agri-Food Systems in Southern Iraq (Dhi Qar, Maysan, and Basra) Project, United Nations in Iraq, available at: https://iraq.UN.org Electronic: https://iraq.UN.org

36- Basra Governorate Diwan, Agriculture reveals a plan to increase local production and repay the surplus, available on the website: https://Basra.gov.iq

37- United Nations Organization - 2023, based on the website: https://elaph.com

22- Nabil Jaafar Abdul-Ridha, Oil Licenses - New Restrictions on the Iraqi Economy, Iraqi Economists Network Magazine, 2015, p. 13.

23- Akram Ali Shaheen, Oil Licensing Contracts - Their Impact on the Oil Industries in Iraq, Journal of Sustainable Studies, Third Year, Vol. 3, No. 4, 2021, p. 295.

24- Nabil Jaafar Abdul Redha, Oil Licenses: New Restrictions, previous source, p. 15.

25- Liqa'a Makki, Iraq Protests: Demands for Reform and the Crisis of the Political System, Al Jazeera Center for Studies, 2018, p. 9.

26- Faisal Hassouna, Human Resources Management, Wael Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 1st ed., 2010, p. 171.

27- Based on the website: https://almasra.iq

28- Ahmed Mohiuddin Mohammed Al-Talbani, The Malaysian Economic Experience—Evaluation and Lessons Learned, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Alexandria University, Egypt, 2019, pp. 2628-27-.

29- Ali Ahmed Daraj, The Malaysian Development Experience and Lessons Learned from It in the Arab World, Journal of Babylon University of Pure

Information Systems, 2024 Census Results, p. 5. 46- Victoria Stuart Joly, Iraq's Electoral System: Why Have Successive Reforms Failed to Bring about Change?, Chatham House (Royal Institute of International Affairs), 2021, p. 3.

47- Based on: The Independent High Electoral Commission and the website: https://www.washingtoninstitute.org

48- Majid Ahmed Al-Zamili, Political Parties and Democratic Transition in Iraq after 2003, published article, 2022, based on the website: https://wwwn-on14.net

49- Youssef Hashi, On Constitutional Theory, Ibn al-Nadim Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, 2009, p. 160

50- Bilal Muhammad Saber, Crises of Political Development in Iraq and Ways to Address Them, College of Political Science, Tikrit University, Tikrit University Journal, Vol. 3, No. 39, 2022, p. 30.

51- The Independent High Electoral Commission, Provincial Council Elections, 2023, Unpublished Data 2023.

Iraq - First meeting of the steering committee for the project "Towards More and Better Opportunities and Strengthening the Private Sector in Southern Iraq", available on the website: https://iroq.un.org

38- Available on the website: https://ur.gov.iq/index/show-eservice/5108710165 //org

39- International Organization for Migration (IOM) Economic Opportunities for Agribusiness in Iraq - Agricultural Value Chain Analysis of Southern Iraq (Dhi Qar, Maysan, Basra) 2023, p. 69

40- Imad Hussein Saud Al-Husseinawi, previous source, pp. 166-187

41- Sabah Mahmoud Muhammad and others, Political Geography, previous source, p. 63

42- Saadoun Shalal Zahir, The Role of Population in Iraqi Political Influence, PhD dissertation, University of Baghdad, College of Arts, 1996, p. 15

43- Jack Goldstone, Eric Kaufman, and Monica Davy Toft, Political Demography, translated and published by the Emirates Center for Studies and Research, 2013, p. 154

44- Eric Kaufman, The Political Demography of Race, Ethnicity, and Religion, published article, based on the website: https://www.sueps.net

45- Ministry of Planning, General Authority for Statistics and Geographic

حولية المنتدى